ظاهرة فصل الضمير بعد "إنَّما"
بين نموذجية الفصحى وخصوصية اللهجة
دراسة تحليلية نقدية

الدكتور
صديق محمود صديق النجولي
مدرس النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم – جامعة الفيوم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين الموحدين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فالضمير ينوب مناب الاسم، لقصد الاختصار؛ ولذلك كان الضمير المتصل آثر في نفوس العرب، ولم تعدل إلى انفصاله؛ لأنه أوجز لفظًا من المنفصل، ولا سبيل فيه إلى الانفصال إلا عند تعذر الوصل؛ لأن الموضع الذي يصلح فيه المتصل يأبى مجيء المنفصل؛ ومن ثم جرَّد النحاة قاعدة مهمة مفادها: متى تأتَّى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله(١).

ولكن هذه العلة، أعني علة الاختصار، تعددت تسميتها لدى النحاة؛ فذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى أن علة منع وضع الضمير المنفصل موضع المتصل هي الاستغناء بالمتصل عن المنفصل، " فأنا وأنت ونحن، وأنتما وأنتم وأنتن، وهو وهي وهما وهم وهن لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات...ولا في موضع المضمر الذي لا علامةَ له"(٢)؛ لأنهم استغنوا بالتاء التي في "فعلتُ" عن أنا، وبـ"نا" التي في " فعَلْنا" عن نحن، وبالتاء التي في "فعَلْتَ" عن أنت، وبـ"تما" التي في "فعلتُما" عن "أنتما"، وبـ"تم" التي في فعلتُم عن أنتم، وبـ "تنَّ" التي في "فعلتُنَّ" عن أنتُنَّ، وبالمضمر الذي في "ضرب" عن هو، وبالألف التي في يضربان عن هُما، وبالواو التي في ضربوا عن "هُم"، وبالنون التي في فعلْنَ ويفعلنَ عن "هُنّ"...(٣).

وعلَّل الرماني (ت٣٨٤هـ) عدم جواز وقوع المنفصل موقع المتصل؛ "أن الأصل في ذلك إنما هو للمتصل بما فيه من الإيجاز، وتوفية العامل حقه؛ إذ كان لما لم يعمل في لفظه؛ لزم موقعه منه، ولم يجز تقديمه، ولا الفرق بينه وبينه؛ لأن ذلك منعٌ للعامل من حقه؛ إذ من حق العامل أن يعمل في لفظ الاسم إذا أمكن ظهور عمله فيه، فإذا لم يمكن؛ لزم موقعه منه؛ حتى يصير ذلك بمنزلة عمله فيه، وهو إيجابه للزوم موقعه منه...فصار وقوع المنفصل يناقض الأصل الذي لأجله جاز الضمير المتصل في

إيجازه وتوفية العامل حقه بلزوم موقعه منه، فلا يجوز أن يقع المنفصل موقع المتصل لهذه العلة"(٤).

وذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) إلى أن العلة في كثرة استعمال المتصل هي طلب الخفة؛ لأن "المضمر المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنه أكثر وأسير في الاستعمال منه؛ ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتَّصل لم تأت بالمنفصل. فهذا يدلك على أن المتَّصل أخف عليهم وآثر في أنفسهم...فإن قيل: وما الذي رغَّبهم في المتصل حتى شاع استعماله، وصار متى قُدِر عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه؟ قيل: علة ذلك أن الأسماء المضمرة إنما رُغِب فيها، وفُزِع إليها طلبًا للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها"(٥).

واعتلَّ الزمخشري(٦)(ت٥٣٨هـ)، وابن يعيش(٧) (ت٦٤٣هـ)، وابن الحاجب(٨)(ت٦٤٦هـ) وآخرون(٩) بأنه لا يسوغ ترك المتصل إلى المنفصل؛ إذا تأتى أن يجيء الضمير المتصل؛ لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، فلا عدول عنه إلا عند تعذر الوصل.

ومن ثم تحصَّل لدى النحاة أن العرب لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف، والمعنى واحد إلا عند تعذر الوصل. وقد حصر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) المواضع التي يتعين فيها انفصال الضمير في اثني عشر موضعًا: الأول: إن حُصِر بإنَّما، الثاني: إن رُفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، الثالث: إن رُفع بصفة جارية على غير صاحبها، الرابع: إن أُضمر العامل، الخامس: إن أُخِّر العامل، السادس: إن كان العامل حرف نفي، السابع: إن فُصِل بمتبوع، الثامن: إن ولي واو المصاحبة، التاسع: إن ولي إلا، العاشر: إن ولي إمَّا، الحادي عشر: إن ولي اللام الفارقة، الثاني عشر: إن نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتَّفقا رتبة(١٠).

ولكن ما يسترعي الانتباه أن ابن مالك بدأ بموضع مختلف فيه- أعني: حصر الضمير بإنما- وجعله من مواضع وجوب فصل الضمير، على الرغم من أن أقوال

النحاة في هذا الموضع تبين أنه من المسائل التي لم تلق إجماعًا أو اتفاقا من النحاة، حيث كان مثار جدل وخلاف بينهم، ولا سيما إذا كان سيبويه- أحد مصادر هذا الخلاف- قد أنكر هذا الاستعمال. فضلًا عن أنه يفتقد إلى أهم مقوم من مقومات القاعدة، وهو الاستمرارية والتتابع.

وبعبارة أخرى: يعدُّ هذا الاستعمال ظاهرة لهجية خاصة، استخدمه بعض الناس في قبيلة تميم، ولم يكتب له الشيوع والاطراد، فلم يرق إلى مستوى الفصحى. بالإضافة إلى ندرة شواهده التي إذا دُرست منفصلة عن الفصحى المشتركة لم نجد لهذا الاستعمال نظيرا في كلام العرب؛ ولذلك فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، "ولو كان قياسًا مطردًا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه"(١١).

كما أن شواهده تحتمل إعرابات وتوجيهات أخرى، تجعلها لا تدخل تحت مناط هذا الحكم. وهذا ما حفزني إلى دراسة هذا الاستعمال، ومن ثم جاءت الدراسة في مبحثين:

المبحث الأول: أدلة فصل الضمير بعد إنما: دراسة تحليلية. وقد عُقد للحديث عن شواهد هذا الاستعمال من خلال ثلاثة مطالب:

أحدها: فصل الضمير المتصل يكاد ينحصر في لهجة تميم.

وثانيها: ندرة أدلة الاستعمال، وعدم استمراريتها.

وثالثها: احتمال أدلة الاستعمال لتوجيهات أخرى.

المبحث الثاني: دواعي الخلاف النحوي: دراسة نقدية. وقد خُصص لبيان معالم هذا الإشكال في المطالب الثلاثة الآتية:

أحدها: فصل الضمير بعد إنما وتباين الاتجاهات النحوية.

وثانيها: إنما لا تفيد الحصر وضعًا.

وثالثها: اتِّساع الفجوة التركيبية والدلالية بين إنما والنفي والاستثناء.

وذُيِّل البحث بخاتمة، رصدتُ فيها أهم النتائج الواردة فيه، بالإضافة إلى ثبت مفصَّل بالمصادر والمراجع التي استقيتُ منها مادة هذا البحث.

والله ولي التوفيق

المبحث الأول

أدلة فصل الضمير بعد إنما: دراسة تحليلية

حفظت لنا النصوص بعض مظاهر العربية الفصحى التي خرجت عن القياس العام، ولم يكتب لها الشيوع فاندثرت أو كادت، ولكن نجد لها صدى في الدرس النحوي القديم، ولعلَّ ذلك يعود إلى الخلط بين مستويات الأداء اللغوي "دون تفرقة بين ما ينسب إلى لهجة من اللهجات القبلية وما ينتمي إلى اللغة الفصحى، واعتبار الكل لغة واحدة محددة الخصائص متحدة المستوى"(١٢)، والنظر إليها على أنها صور مختلفة من اللغة المشتركة (١٣).

وقد أسلم هذا الالتزام المطلق بنصوص عصر الاستشهاد، التي اشتملت على الصفات الخاصة بالقبائل، إلى وجود مشكلات شتى في البحث النحوي، أهمها: الاضطراب في بناء القواعد، والبعد باللغة عن الانسجام والاطراد في الخصائص (١٤)، وتعدد الأوجه الإعرابية، واختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، والإكثار من الأمور الجائزة، والإسراف في وضع الشروط وكثرة التفريعات والتقسيمات (١٥).

ومحصول الحديث أن الفصحى المشتركة فيها مظاهر على القياس العام، وأخرى اقتصرت في بعض استعمالاتها على بيئات معينة دون شيوعها عند جميع العرب. يقول د. محمد عيد: " من الأمور العادية أن يحدث بين المستويين تبادل...وهذا التأثير والتأثر دائم الحركة والاستمرار، ومع ذلك يبقى مستوى المشتركة واللهجات متميزًا، يحرسه الاستعمال نفسه، فإن انتقال عناصر لهجية إلى الفصحى يبقى منسوبًا إلى أصله اللهجي المحصور ما لم تتمثله اللغة المشتركة ويشيع استعماله

فيها، ومتى تحقق له ذلك فإن نسبته إلى أصله اللهجي تبقى قائمة تاريخيا فقط، أما بعد الانتقال للفصحى فإنه يصبح عنصرًا جديدًا من عناصر المشتركة بتمثلها له والموافقة على استعماله"(١٦).

ولو أننا نحينا جانبًا- في مجال التقعيد للفصحى- تلك النصوص التي تحمل ظواهر لهجية، وبُحثت مستقلة في نطاق الدراسات اللهجية، ليسرنا كثيرًا مما يتسم به النحو من صعاب وتفريعات وتقسيمات، ولحققنا ما هو أكثر خطرًا من تيسير النحوي، وهو تحقيق الاتساق الموضوعي في النصوص اللغوية محور البحث والتحليل(١٧).

روى الزُّبيدي عن ابن نوفل أنه قال: " سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعتَ مما سميتَه عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"(١٨).

حيث إن الوصول إلى صورة منظمة وقواعد مطردة لهذا الكم الهائل المتباين من كلام العرب غير ممكن ولا مظفور به، إلا بهذه الطريقة التي قررها أبو عمرو بن العلاء. وهذا لا يعني الدعوة إلى القطيعة أو الفصل بين المستويين أو إلغاء تلك النصوص القبلية؛ ذلك لأن الفصحى المشتركة إنما استمدت خصائصها من خصائص هذه النصوص، ولكنها سمت فوقها فلا تتضمن صفة خاصة لإحدى القبائل إلا إذا كُتب لها الشيوع وموافقة العرف العام، وحينئذ تصبح من المظاهر العامة للغة.

المطلب الأول: فصل الضمير المتصل يكاد ينحصر في لهجة تميم

حين تتبعت الآثار التي تضمنت هذا الاستعمال – فصل الضمير بعد إنما- وجدت أن شواهده تأتي في كتب اللغة والنحو ضمن شواهد قضية كبرى؛ وهي قضية العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل مع إمكان الإتيان به متصلًا.

وقد تبين من خلال مدارسة هذه الشواهد –في كل ما اطلعت عليه أو رجعت إليه– أنها تكاد تنحصر في ستة أبيات، منها أربعة تنسب إلى شعراء من بني تميم. أما البيتان الآخران فأحدهما مختلف في نسبته، والآخر مجهول القائل. وهذا إن دلَّ فإنما يدل على أن هذه الظاهرة–ظاهرة فصل الضمير المتصل مع إمكان الإتيان به متصلًا– يمكن إلحاقها بالظواهر اللغوية التي تنتمي إلى لهجة تميم. وإذا كان ذلك كذلك فإنه ينبغي أن نقيد هذا الاستعمال بما سُمع دون إطلاقه أو جعله من خصائص الفصحى المشتركة؛ لأنه لا يمكن إخضاع اللغة الفصحى للغة قبيلة، حرصا على سلامة البيان اللغوي.

وإليكم شواهد مجيء الضمير منفصلًا مع إمكان الإتيان به متصلًا:

(١) قول الفرزدق [١٩]:

بالباعثِ الوارِثِ الأَمْوَاتِ قد إيَّاهُمُ الأرضُ في دهر الدَّهَارِيرِ[٢٠]

(٢) وقوله أيضا [٢١]:

أنا الذائدُ الحامِي الذِّمَار وإنَّما يُدَافِعُ عن أحسابهم أنا أو مِثْلِي

(٣) وقول زياد بن منقذ[٢٢]:

وما أُصَاحبُ من قومٍ فأذكُرَهُم إلاَّ يَزيدُهُمُ حُبًّا إليَّ هُم[٢٣]

(٤) وقول حميد الأرقط[٢٤]:

أتتك عَنْسٌ تقطع الأراكا إليك حتى بلغتُ إياكا[٢٥]

أما البيتان الآخران فأولهما مختلف في نسبته؛ وهو قول الشاعر[٢٦]:

كأنّا يومَ قُرّى إنـ نما نقتلُ إيانا

والآخر مجهول القائل، وهو قوله[٢٧]:

أصرمت حبل الحي أم صرموا يا صاح، بل صرم الحبال هم

وهذان البيتان إنما ذكرتُهما من باب حصر مواضع فصل الضمير المتصل مع إمكان الإتيان به متصلا، وإن كانا لا يمثلان شيئا، على اعتبار أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله(٢٨).

ونخلص مما سبق إلى أمرين:

أحدهما: أن فصل الضمير المتصل يكاد يكون مقصورا على لهجة تميم. ومن ثم لا يمكن تعميم هذا الاستعمال على اللغة النموذجية.

والأمر الآخر: أن النحاة الذين أوجبوا فصل الضمير بعد إنما اعتمدوا على بيت واحد، وهو بيت الفرزدق، وهو تعلمون تميمي. وهذا ما يسترعي النظر بشكل كاف؛ لأن الفرزدق كما رأينا قد أوقع الضمير المنفصل موقع المتصل في موضعين، هذا البيت أحدهما. وإذا كان فصل الضمير المتصل قد ورد صحيحا مطابقا للغة بعض العرب، فهذا لا يعني بالضرورة إخضاع العربية الفصحى المشتركة لهذه اللغة.

المطلب الثاني: ندرة أدلة الاستعمال وعدم استمراريتها

اللغة نظام يعتمد في قوانينه على الاستمرارية والثبات، مثلها مثل بقية العلوم، "ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم"(٢٩)، ومع ذلك فإن وصف ما يخالفها بعدم الاطراد لا ينفي عنه الصحة اللغوية؛ إذ إن الشذوذ لا ينافي الفصاحة(٣٠).

فلا شك أن ترقية الظواهر اللهجية وانتقالها إلى اللغة الفصحى المشتركة يُبنى على صفتين: الثبات والاستمرارية في الكلام. قال ابن جني: "جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا"(٣١) .

ونقل السيوطي قول الجاربردي(٣٢) في شرح الشَّافية: "فإن قلتَ: ما يُقصد بالفصيح؟ وبأيِّ شيءٍ يُعلم أنه غير فصيح وغيره فصيح؟ قلت: أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور، واستعمالهم لها أكثر"(٣٣).

في ضوء ما سبق فإن المتتبع لـ" إنما" في العربية يجد أسلوبين، أحدهما: اتصال الضمير بالفعل بعد إنما، وهو أسلوب مطرد على ألسنة العرب، والآخر: فصل الضمير بعد إنما، وهو أسلوب نادر الاستعمال، استخدمه بعض الناس من قبيلة تميم في الفصحى المشتركة، مما ورد ذكره في بيتين من الشعر على هذا الاستعمال، لكن لم يكتب لهذا الاستعمال الشيوع والاستمرار في الفصحى المشتركة. ولو عزلنا هذين البيتين اللذين وردا عن هذه الظاهرة، فلن نجد لها أثرا في شعر الشعراء، حتى لو كانوا ينتمون إلى قبيلة تميم.

والذي يعضد هذا أنني بذلت جهدا مضنيا في البحث عن شواهد لهذا الاستعمال، فكانت النتيجة أنه لا وجود لهذا التركيب في القرآن الكريم أو كلام العرب المنثور أو كتب الأحاديث الصحاح، كما خلت مجاميع الشعر منه إلا بيتين تناقلتهما كتب اللغة والنحو شاهِدَين على هذا الاستعمال؛ أولهما قول الفرزدق(٣٤):

أنا الذائدُ الحامِي الذِّمَار وإنَّما يُدَافِعُ عن أحسابهم أنا أو مِثْلِي

والآخر: قول الشاعر (٣٥):

كأنّا يومَ قُرّى إنما نقتلُ إيانا

والذي يؤكد هذا أن علماء النحو لو وجدوا لهذا الاستعمال شواهد شعرية أو نثرية لما أهملوها أو أغفلوا الإشارة إليها. وفي هذا الأمر دليل على أن أدلة هذا الاستعمال نادرة، ولا تكفي للقياس عليها، ولا تنهض بها القاعدة؛ إذ إن "القاعدة وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردًا حتى يعبر عنه بالقاعدة"(٣٦). وهو ما أفادته عبارة الأنباري: " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"(٣٧).

ويدل على ذلك أيضا أن سيبويه يكثر من استعمال الصفات الدالة على الكثرة، التي تبنى عليها القاعدة، فنجد مثلًا:

-"وهو عربيٌّ جيَّد كثير"(٣٨).

-"وهذا النحوُ فى الكلام كثيرٌ"(٣٩).

-"وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه "(٤٠).

-"وهذا بعيد لا تكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير"(٤١).

-" وهو أكثر من أن يحصى"(٤٢).

-"وهذا في كلام العرب كثير"(٤٣).

-" وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز"(٤٤).

-"وذلك مطرد في كلامهم"(٤٥).

وهذا يعني أن فصل الضمير بعد إنما شاذ لا يعول عليه لقلته، فلا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب. وبعبارة أخرى: أدلة فصل الضمير بعد إنما تفتقد إلى الاستمرارية والثبات، وهذا بالضرورة يعني أن هذا الاستعمال موقوف على السماع فلا يُقاس عليه، ولا يرقى إلى مستوى التقعيد، لا لأنه غير فصيح؛ بل لأن شواهده قصرت به عن بلوغ الحد الأدنى للتقعيد، ولا داعي لانتقاض المطرد، وكثرة الأحكام وتشتتها، وتعدد الآراء بغير طائل.

المطلب الثالث: احتمال أدلة الاستعمال لتوجيهات أخرى

انتهينا في المطلب السابق إلى أن فصل الضمير بعد إنما لم تقله العرب في كلامها، "بل التزمت أنْ لا تأتي بالضمير المنفصل بعد الفعل مع القدرة على المتصل، فدلَّ أنها لم تلحظ شيئا من هذا"(٤٦). ويمكن الحفاظ على هذا النظام المطرد من خلال توجيه أدلة فصل الضمير بعد إنما في ضوء المطرد.

التوجيه الأول: وهو أن البيتين فيهما ضرورة شعرية، حيث لم يرد فصل الضمير المتصل، مع إمكان الإتيان به متصلا، في المنثور. والأسباب الداعية إلى ارتكاب الضرورة- كما هو معلوم- لا تخرج عن أحد ثلاثة أشياء: " إما لإقامة وزن، وإما لضعف تصرف، وإما لبلوغ غرض لا بد منه، ولا يُستطاع أن يعبر عنه إلا بذلك اللفظ"(٤٧).

أما البيت الأول، وهو قول الفرزدق(٤٨):

أنا الذائـــدُ الحـــامِي الـــذِّمَار وإنَّمـــا يُـــدَافِعُ عـــن أحســـابهم أنا أو مِثْلِـــي

ففصل الضمير بعد إنما ضرورة ارتكبها الشاعر لبلوغ غرض دلالي لا بدَّ منه، ولا يستطيع أن يعبر عنه إلا بذلك اللفظ؛ لأنه لو لم تُحمل "إنما" ها هنا على الحصر لما حصل مقصود الشاعر؛ وهو أن يحصر المدافع لا المدافع عنه، ومن ثم فصل الضمير وأخره، ولو وصله وقال: وإنما أدافع عن أحسابهم، لصار المعنى: أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وذلك غير مقصود(٤٩).

قال عبد القاهر: " وإذا استبَنْتَ هذه الجملة، عرفْتَ منها أنَّ الذي صنعه الفرزدق في قوله...شيءٌ لو لم يصنعه لم يصحَّ له المعنى؛ ذاك لأن غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه. ولو قال: "إنما أدافع عن أحسابهم"، لصار المعنى أنه يخص المدافع عنه، وأنه يزعمُ أنَّ المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، كما يكون إذا قال: "وما أدافع إلا عن أحسابهم"، وليس ذلك معناه، إنما معناه أن يزعم أن المدافع هو لا غيره"(٥٠).

أما قولهم: " ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة... من حيث إن "أدافع" و"يدافع" واحد في الوزن"(٥١)، فمخالف للواقع اللغوي الناطق بندرة هذا الاستعمال، كما أنه مخالف لمفهوم الضرورة؛ إذ الضرورة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ لأن ما من ضرورة إلا ويمكن إيجاد بديل لها.

وخطَّأ أبو حيان صاحبَ هذا المذهب بقوله: "لم يفهم... معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا... فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن

النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره"(٥٢).

كما اعترض الشاطبي على هذا الفهم للضرورة، وبين بطلان هذا المذهب من أوجه:

أحدها: إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهمالهم له. الثاني: أن الضرورة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر. الثالث: احتمال المعنى لعبارتين أو أكثر، منها واحدة تلزم فيها الضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، فيرجعون إليها لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم باللفظ. الرابع: أن العرب قد تخرج عن القياس لعارض داع إلى ذلك فتقع في الضرورة(٥٣).

وأما البيت الثاني(٥٤):

كـــأنّا يـــومَ قُـــرّى إنـــا نمـــا نقتـــلُ إيانا

فهو أقل ضرورة من بيت الفرزدق؛ لأنه لا يمكنه أن يأتي بالضمير المتصل، فيقول: نقتلنا؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم(٥٥)، فلا يُقال: ضربتُنى ولا أضربنى، ولا ضربتَك، بفتح التاء، ولا زيد ضربه، على إعادة الضمير إلى زيد؛ كراهة أن يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد؛ أحدهما رفع والآخر نصب(٥٦)، "واستجازوا ذلك فى أفعال العلم والظن الداخلة على جملة الابتداء، فقالوا: حسبتُنى فى الدار، وظننتُنى منطلقا، وظننتَك قادما، وزيد خاله عالما"(٥٧).

فكان حقَّ الكلام أن يقول: نقتل أنفسنا؛ لأن العرب تجري النفس مجرى الأجنبي؛ ولذلك يخاطبها ربها، فيقول: "يا نفسي أقلعي" مخاطبة الأجنبي(٥٨). قال سيبويه: " لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب: اضرِبْكَ، ولا اقتُلْكَ ولا ضربْتَك، لما

كان المخاطب فاعلا، وجعلت مفعوله نفسه قبُح ذلك؛ لأنهم استغنوا بقولهم اقتُل نفسك وأهلكتَ نفسك، عن الكاف ها هنا وعن إياك. وكذلك المتكلم، لا يجوز له أن يقول أهلكتُني ولا أُهلكُني لأنه جعل نفسه مفعولة فقبُح؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفعُ نفسي عن نى، وعن إياي. وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول ضربه إذا كان فاعلا وكان مفعوله نفسه؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم ظلم نفسه وأهلك نفسه، ولكنه قد يجوز ما قبح ها هنا في حسبتُ وظننت"(٥٩).

ولكن الشاعر اضطر إلى ترك "النفس"، وأتى بالضمير المنفصل مكان المتصل، فوضع "إيانا" موضع "نا"، وحسَّن ذلك قليلا أنهما يشتركان في الانفصال، فإيّانا أشبه بأنفسنا من "نا"(٦٠).

التوجيه الثاني: أن بيت الفرزدق يحتمل توجيها آخر يبعده عن هذا المحذور اللغوي، وارتكاب ضرورة فصل الضمير بعد الفعل، وهو أن " ما" في البيت ليست كافة، وإنما موصولة اسم إن، وخبرها "أنا"، وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد إلى ما، والتقدير: والمدافع أنا. ولا يضر فوات الحصر المستفاد من إنما لحصوله على طريق: (المنطلق زيد)(٦١)؛ لأنه يقتضي انحصار الدفاع عن أحسابهم عليه دون غيره، ولا ضرورة في العدول عن لفظ "من" إلى لفظ "ما"، لمجيئها للعاقل في كثير من النصوص، منها قوله تعالى: {فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ}[النساء: ٣]، {رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا}[آل عمران: ٣٥]، {قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}[ص: ٧٥].

المبحث الثاني

دواعي الخلاف النحوي: دراسة نقدية

لا شك أن هذه الخصوصيات التركيبية للهجات كان لها أثر كبير في تشعُّب آراء النحاة وتكاثر التفريعات والضوابط التي تتدارك على القاعدة العامة. وفي نص

ابن مالك المذكور في مقدمة البحث(٦٢) نموذج عملي يعكس نظرة النحاة للصلة بين الفصحى المشتركة واللهجات في دراسة النحو العربي، وما ترتب على الخلط بين المستويين من بعد عن الانسجام والاطراد في السمات والخصائص. وهذا مما زاد من صعوبة تعلُّم النحو العربي وتعليمه.

المطلب الأول: فصل الضمير بعد إنما وتباين الاتجاهات النحوية

إن هذا الحكم الذي ذهب إليه ابن مالك- وهو وجوب فصل الضمير إن حُصر بإنما- لم يذهب إليه أحد من النحويين السابقين. وهذا ما نلاحظه في سرد بعض النحاة للمواضع التي ينفصل فيها الضمير.

قال سيبويه: " هذا باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يقع موقعه، فمن ذلك قولهم: كيف أنت؟ وأين هو؟ من قبل أنك لا تقدر على التاء ههنا، ولا على الإضمار الذي في فَعَلَ. ومثل ذلك: نحن وأنتم ذاهبون... وكذلك جاء عبدُ الله وأنت...وتقول: فيها أنتم، وفيها هم قيامًا. ومثل ذلك: أما العاقل فهو. وكذلك: كنا وأنتم ذاهبين، ومثل ذلك أهو هو. وتقول: ما جاء إلا أنا...وكذلك هاأناذا... وإنما استُعملت هذه الحروف هنا؛ لأنك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامة في الفعل، ولا على الإضمار الذي في فعل"(٦٣).

وجاء في المقتضب: " اعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلًا فالمنفصل لا يقع فيه... فإن كان موضع لا يقع فيه المتَّصل وقع فيه المنفصل. هذا جملة هذا. تقول: أنت قمت، فتظهر أنت؛ لأن التاء التي تكون في فَعَلْتَ لا تقع هاهنا. وتقول: ما جاءك إلا أنا، وما جاءني إلا أنت، وما ضربت إلا إياك، وإياك ضربت؛ لأن الكاف التي في ضربتك لا تقع هاهنا؛ لا تقول كضربت، وكذلك جميع هذا"(٦٤).

وذهب الزمخشري إلى أنه لا حظَّ للضمير المتصل في: هو ضرب، والكريم أنت، وإن الذاهبين نحن، وما قطر الفارس إلا أنا، وجاء عبد الله وأنت، وإياك أكرمت(٦٥).

كما حصرها ابن يعيش في قوله: " وجملة الأمر أن المضمرات المنفصلة تكون مرفوعة الموضع، ومنصوبة الموضع... فأما المرفوع، فخمسة مواضع: المبتدأ وخبره، وخبر "إن" وأخواتها، وبعد حروف الاستثناء، وحروف العطف... وأما المنصوب المنفصل، فيقع في خمسة مواضع أيضا، إذا تقدم على عامله، نحو: "إياك أكرمت"، أو كان مفعولا ثانيا، أو ثالثا، نحو: "علمته إياه"، و"أعلمت زيدا عمرا إياه"، أو كان إغراء المخاطب، نحو: "إياك والطريق"، وربما اضطر الشاعر، فوضع المتصل موضع المنفصل، نحو: فما نبالي إذا ما كنت جارتنا"(٦٦).

ناهيك عن عدم ذكر ابن مالك للخلاف بين سيبويه والزجاج في فصل الضمير بعد إنما. حيث عدَّ سيبويه فصل الضمير بعد "إنما" من ضرائر الشعر، وأن الفصيح اتصاله(٦٧). قال سيبويه: " هذا باب ما يجوز في الشعر من إيَّا، ولا يجوز في الكلام"(٦٨)، واستشهد بقول حُميد الأرقط(٦٩):

أتتـــك عَـــنْسٌ تقطـــع الأراكـــا إليـــك حـــتى بلغـــتُ إياكـــا

وقول الآخر(٧٠):

كـــأنّا يـــومَ قُـــرّى إنـــ نمـــا نقتـــلُ إيانا

وذهب الزجاج إلى جواز فصل الضمير بعد إنما، ولم يخصه بالضرورة، ولم يوجبه(٧١). قال الزجاج في قوله تعالى: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ}[البقرة: ١٧٣]: "النصب في (الميتة) وما عطف عليها هو القراءة، ونصبه لأنه مفعول به، دخلت "ما " تمنع إنَّ من العمل، ويليها الفعل... ويجوز: إنما حرم عليكم الميتةُ، والذي أختاره أن يكون "ما" تمنع "إن" من العمل، ويكون المعنى:

ما حرم عليكم إلا الميتةَ، والدم ولحم الخنزير؛ لأن "إنما" تأتي إثباتًا لما يذكر بعدها، ونفيا لما سواه، قال الشاعر:

أنا الذائـدُ الحـامِي الـذِّمَار وإنَّمـا يُـدَافِعُ عـن أحسـابهم أنا أو مِثْلِـي

المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي(٧٢).

وهذا يعني أن الزجاج يرى أن فصل الضمير ليس بضرورة، لما كان عنده في معنى المحصور بحرف النفي وإلا، فكما ينفصل بعد إلا، فكذلك ينفصل بعد إنما(٧٣).

ولكن هذا الرأي لم يلق قبولًا من النحاة، وعلة ذلك أن سيبويه لم يلفظ ما لحظه الزجاج من مراعاة الحصر؛ ولعل ذلك عنده إنما كان لأجل أن "إنما" لا تفيد الحصر وضعًا، كما أن كأنما وليتما لا تفيدان حصر التشبيه ولا حصر التمني(٧٤). قال ابن عصفور: " والصحيح أن الفصل ضرورة؛ إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل للضمير لوجب أن لا يؤتى به متصلًا، كما لا يجوز ذلك مع إلا، فقول العرب: إنما أدافع عن أحسابهم، وأمثاله دليل على أنه من مواضع الاتصال، وأن الانفصال فيه ضرورة"(٧٥).

وقال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه ما نصه: "الزجاج يجوّز: إنما ضرب زيدًا أنا، وسيبويه جعله ضرورة، وهو أسد؛ لأنك تقدر علي الاتصال فلا تفصله، بخلاف إلَّا؛ إذ لا يمكن أن يتصل بها ضمير، وتكون القرائن تبين أن الفاعل هو المحصور، أو تبين أن المحصور هو المفعول علي حسب المواضع، فقياس ذلك على إلا خطأ، ولأنه لا مانع هنا من الاتصال، فالصحيح ما قال سيبويه"(٧٦).

وقال أبو بكر المالقي(٧٧) في شرح كتاب سيبويه: "قال الزجاج: ليس هذا ضرورة، وإنما فصل هنا لأجل إنما، فحمل على معنى الكلام؛ إذ معناه: ما نقتل إلا إيانا؛ إذ "إنما" تقتضي حصر القتل فيهم، كالنفي وإلا. وهذا أيضا فاسد؛ لأن الإمام أقعد بكلام العرب، فلو كان ما قال لانبغى أن يكثر ويرد في الكلام، وهو لم يرد إلا في الشعر، فدلَّ ذلك على أن العرب لم تحمله على ما ذكر، وليس حمل الكلام على

ما هو في معناه بمطرد، بل تتبع فيه موارد السماع، ولو كان معمولا به في الكلام لما جعله سيبويه من ضرائر الشعر"(٧٨).

وقال السيرافي: " وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: " إنّما نقتل إيّانا محمول على ما نقتل إلا إيّانا؛ لأن في إنما معنى تقليل ونفي"، ولا يخرجه ذلك عن الضرورة؛ لأنك لو قلت: إنما نخدمك لتحسن إلينا لم يجز: إنما نخدم إياك، إلا في الضرورة"(٧٩).

وقال أبو حيان في تعليقه على هذه النقول السابقة: " فهذا نقل أصحابنا في هذه المسألة، نقلوا فيها الخلاف بين سيبويه والزجاج، وردوا قاطبة على الزجاج. والمصنف لم يذكر خلافًا لا في النص ولا في الشرح، وناهيك من إهمال خلاف بين سيبويه والزجاج. ومن نظر في كلام سيبويه علم أن انفصال الضمير في نحو: "إنما نقتل إيانا" لا يجوز إلا في الشعر دون الكلام"(٨٠).

وهذا الرأي- أعني رأي سيبويه- هو ما أميل إليه؛ لأنه متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله، ولم يرد عن العرب في الاختيار فصل الضمير بعد إنما إلا في شاهدين فقط، والشعر محل الضرورة. فضلًا عن أن الضمير فيهما يلي العامل اللفظي، والمنفصل يشترط فيه-كما رأينا في مواضع انفصال الضمير- أن لا يلي العامل، ولا يتصل به بأن يكون معرى من عامل لفظي، أو مقدمًا على عامله اللفظي، أو مفصولًا بينه وبين عامله(٨١).

المطلب الثاني: إنما لا تفيد الحصر وضعًا

ذهب الرازي وجماعة من الأصوليين والبيانيين إلى أن "إنما" تفيد الحصر، وسبب إفادتها الحصر في زعمهم أن (إنما) مركبة من "إنَّ" و"ما"، وكلمة "إنَّ" للإثبات و"ما" للنفي، فعند اجتماعهما وجب بقاؤهما على هذا المفهوم، فوجب أن يفيدا ثبوت المذكور، وعدم ما يغايره(٨٢).

ولكن هذا الزعم أبطله ابن هشام في قوله: "هذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين؛ إذ ليست إن للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتًا كان

مثل: إن زيدًا قائم، أو نفيًا مثل: إن زيدًا ليس بقائم، ومنه "إن الله لا يظلم الناس شيئًا"، وليست "ما" للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما"(٨٣)؛ لأنها لو كانت نافيةً لاقتضت التَّصدُّر، وجُمع بين حرف النفي وحرف الإثبات بلا فاصل، وجاز أن تعمل، فيقال: إنما زيدٌ قائمًا؛ لأنَّ الحرف –وإن زيد– يعمل (٨٤).

ورأى الربعي(٨٥) وآخرون أن "إنما" مركبة من مؤكِّدين "إنَّ"، و"ما" الزائدة، وأن ذلك سبب إفادتها الحصر، قالوا: لما كانت كلمة "إن" لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها "ما" الزائدة المؤكدة، ناسب أن تُضمَّن معنى الحصر؛ لأن الحصر ليس إلا تأكيدًا على تأكيد(٨٦). وهذا القول هو الآخر ليس بشيء، حيث إنَّ القصر إذا كان تأكيدًا على تأكيدٍ، فإن ذلك يستلزم كون مثل: "والله إن زيدًا لقائمٌ" قصْرًا؛ لأنَّه تأكيدٌ على تأكيد، حيث جمع فيه بين ثلاث مؤكدات؛ القَسم وإنَّ واللام، ولا يفيدها هذا الحصر باتفاق(٨٧).

ولكن سيبويه كان له توجه آخر يدفع التوجه السابق، وهو أن "إنما" لا تفيد الحصر وضعًا(٨٨). هذا الرأي أيده آخرون، وهو ما أميل إليه؛ ذلك لأن تعليل مَنْ ذهبوا إلى أن "إنما" تفيد الحصر كما النفي الاستثناء تعليل افتراضي؛ حيث إن دلالة النفي والاستثناء على الحصر دلالة وضعية، والدلالات الوضعية لا تتخلف، أما دلالة "إنما" على الحصر فدلالة سياقية غير لازمة، والكلام العربي مليء بما يدفع هذا التعليل الافتراضي.

قال أبو حيان: " أولع أكثر أصحابنا المتأخرين بأن "إنما" فيها معنى الحصر، حتى أجروا عليها أحكام حرف النفي وإلا"(٨٩). ثم تابع بأن هذا الإجراء ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو، وذهب إلى "أنها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كُفت بما، فلا فرق بين: لعل زيدًا قائم، ولعل

ما زيد قائم، فكذلك: إن زيدا قائم، وإنما زيد قائم، وإذا فُهِم حصر، فإنما يُفهم من سياق الكلام لا أن إنما دلت عليه"(٩٠).

وقال ابن عطية: "إِنَّمَا لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر، فإذا دخل في قصة وساعد معناها على الانحصار صح ذلك وترتب... وإذا كانت القصة لا تتأتى للانحصار بقيت "إنما" للمبالغة والتأكيد فقط(٩١).

وبهذا الذي ذكره هؤلاء النحاة يزول إشكال مجيء إنما لغير الحصر في شواهد كثيرة، منها:

(١) قوله تعالى: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ}[البقرة: ١٧٣] ظاهر الآية أنه لا محرَّم إلا هذه الأشياء الأربعة. وهذا إشكال يزول بعدم إفادة إنما للحصر؛ لأن جمهور العلماء ذهب إلى أنّ "التحريم لا يختص بهذه فقط، بل المحرّم ما كان بنص كتاب أو سُنة، وقد وردت السنة بتحريم أشياء غير ذلك، منها تحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع أو مخلب من الطيور، وورد النهي عن أكل الهر وأكل ثمنه، ويحرم أيضًا كل ما أمر بقتله كالحدأة والغراب الأبقع، أو نهي عن قتله كالهدهد..."(٩٢).

(٢) قوله تعالى: {إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا} [النساء: ١٧]. إذا كانت "إنما" للحصر فظاهر هذه الآية يقتضي أن من أقدم على السوء متعمدًا لا تقبل توبته، وذلك باطل بالإجماع. ودليل ذلك أنه تعالى ذكر قسمين، فقال في القسم الأول: إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة، وهذا إشعار بقبول توبتهم. وقال في القسم الثاني: وليست التوبة للذين يعملون السيئات، وهذا جزم بعدم قبول توبة هؤلاء. فبقي- بحكم التقسيم العقلي- قسم ثالث يتوسط بين هذين القسمين؛

وهم الذين لم يجزم الله تعالى بقبول توبتهم، ولم يجزم بردها، بل تركهم في المشيئة، كما أنه تعالى ترك مغفرتهم في المشيئة حيث قال: ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء(٩٣).

(٣) قوله تعالى:{قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ}[الأعراف: ٣٣]، والمحرمات غير محصورة في هذه الأشياء(٩٤).

(٤) قوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ }[الأنفال: ٢]، فإنما هنا لا تفيد الحصر، فلو كان معناه: ما المؤمنون إلا الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم، لزم سلب الإيمان عمن لا يوجل قلبه عند ذكر الله تعالى، والإجماع منعقد على خلافه؛ لأن "الإيمان لا ينقضه الإخلال ببعض الواجبات"(٩٥).

(٥) قوله تعالى:{إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ}[التوبة: ٩٣]، لا تفيد "إنما" الحصر، فهي للمبالغة في التوكيد، والمعنى: إنما السبيل في اللائمة والعقوبة والإثم على الذين يستأذنونك في التخلف عن الجهاد وهم قادرون عليه لغناهم(٩٦).

(٦) قوله تعالى: "إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيا كَماءٍ أَنْزَلْناهُ مِنَ السَّماءِ"[يُونُس: ٢٤]، فلا شك أن "إنما" هنا ليست للحصر لا وضعًا ولا استعمالا؛ لأنه سبحانه وتعالى ضرب للحياة الدنيا أمثالا أخرى سوى هذا المثل(٩٧).

(٧) قوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}[فاطر: ٢٨]، من ادعى أن "إنما" تفيد الحصر كان المعنى: ما يخشى الله إلا العلماء، وغيرهم لا يخشاه، ولذلك ذهب ابن عطية إلى أن "إنما" في هذه الآية لتخصيص العلماء لا للحصر (٩٨).

(٨) قوله تعالى: {إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ}[يس: ١١]، إنما ليست للحصر هنا، بل هي على جهة تخصيصِ مَنْ ينفعه الإنذار(٩٩).

(٩) قوله تعالى: {إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيا لَعِبٌ وَلَهْوٌ}[مُحَمَّد: ٣٦]، "ولا شك أن اللعب واللهو قد يحصل في غيرها"(١٠٠).

(١٠) قوله تعالى: {إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ}[المجادلة: ١٠]، إِنَّمَا هنا ليست للحصر، ولكنها لتأكيد الخبر(١٠١).

(١١) قوله تعالى: {إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا}[النازعات: ٤٥]، إنما لمجرد التأكيد زيادة في الاعتناء بشأن الخبر، وليست للحصر(١٠٢).

(١٢) قوله صلى الله عليه وسلم: "ما من الأنبياء نبي إلا أُعْطِيَ ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحيا أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة"(١٠٣). فلو كانت "إنما" للحصر لبطلت أن تكون سائر آيات النبي – صلى الله عليه وسلم – ومعجزاته سوى القرآن آيات له تدل على صدقه؛ لاعترافه بنفي ذلك. وهذا باطل قطعًا، فدل على أن "إنما" لا تفيد الحصر في مثل هذا الكلام وشبهه(١٠٤).

(١٣) قوله – صلى الله عليه وسلم –: "إنما الربا في النسيئة"(١٠٥)، والربا غير منحصر في النسيئة؛ وذلك لانعقاد الإجماع على تحريم ربا الفضل إلا أنه لم يخالف فيه سوى ابن عباس، ثم رجع عنه(١٠٦).

(١٤) قول العرب: "إنما الشجاع عنترة"، فإنما هنا لا تفيد الحصر، وبقي فيها معنى المبالغة فقط(١٠٧).

المطلب الثالث: اتِّساع الفجوة التركيبية والدلالية بين إنما والنفي والاستثناء

انتهينا في المطلب السابق إلى أن الأصل في إنما" هو التوكيد، وأنها لا تفيد الحصر وضعًا، بل تكتسبه من السياق الواردة فيه. ومن ثم يجب نزع هذا الربط بين "إنما" والنفي والاستثناء، وربط التأكيد بـ"إنما" بنظائره من وسائل تأكيد الإثبات كالقسم وإن الناصبة وحدها أو مع لام الابتداء، إلى غير ذلك من وسائل تأكيد الكلام المثبت؛ لأن لكل منهما أسلوبًا مستقلًا ودلالات خاصة لا تكاد تلحظ مع الأخرى(١٠٨).

أولًا: من حيث الصياغة التركيبية: هناك فروق تركيبية بين "إنما" والنفي وإلا، من أهمها:

[أ]: جواز اجتماع النفى بـ (لا) العاطفة مع "إنما"، نحو قولهم: إنما أنا تميمي لا قيسي، وإنما هو درهم لا دينار، بخلاف النفى وإلا، فلا يجوز: ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعدٌ؛ حيث إن "لا" "موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته، لا لأن تُفيد بها النفي في شيء قد نفيته"(١٠٩)، نحو: جاءني زيد لا عمرو، وزيد قائم لا قاعد؛ لأنك إذا قلت: ما زيد إلا قائم فقد نفيت عنه كل ما غاير صفة القيام، كأنك قلت: ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع، ونحو ذلك. فإذا قلت: "لا قاعد" فقد نفيت عنه بـ(لا) العاطفة شيئًا منفيًّا قبلها(١١٠).

[ب]: عدم وقوع " مِن" الزائدة، ولا لفظة " أحد" في جملة "إنما"؛ لأنهما لا يقعان إلا في حيز النفي أو شبه النفي، نحو قوله تعالى: {وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ} [البقرة: ١٠٢]،{مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ}[النساء: ١٥٧].

قال عبد القاهر: " لا تصلح [أي: إنما] في مثل قوله تعالى: {وما من إله إلا الله}[آل عمران: ٦٢]، ولا نحو قولنا: "ما أحد إلا وهو يقول ذاك"، إذ لو قلت: "إنما من إله الله" و"إنما أحد وهو يقول ذاك"، قلت ما لا يكون له معنى. فإن قلت: إن ذلك أن "أحدا" لا يقع إلا في النفي وما يجري مجرى النفي من النهي والاستفهام، وأن "من" المزيدة في "ما من إله إلا الله"، كذلك لا تكون إلا في النفي. قيل: ففي هذا كفاية، فإنه اعتراف بأن ليسا سواء، لأنهما لو كانا سواء لكان ينبغي أن يكون في "إنما" من النفي مثل ما يكون في "ما" و "إلا"(١١١).

[جـ]: مجيء "إنما" مؤكِّدة للحصر المستفاد من غيرها. وهذا ما يؤكد أنها لا تفيد الحصر وضعًا، ومن أمثلته:

١- "إنما جاءني من بين القوم زيد وحده، وإنما أتاني من جملتهم زيد فقط"(١١٢). فإنما هنا مؤكدة للحصر المستفاد من "وحده، فقط"؛ وذلك لحسم شبهة من يعتقد أنه قد جاءك من بين القوم زيد وعمرو مثلًا.

٢- "إنما هذا لك لا لغيرك"، و"إنما لك هذا لا ذاك"، و"إنما أخذ زيد لا عمرو" و"إنما زيد يأخذ لا يعطي"(١١٣). فالقصر في الجمل السابقة مستفاد من "لا" العاطفة مؤكَّدًا بإنما(١١٤).

٣- "إنما زيدًا ضربتُ"، فالحصر هنا مستفاد من تقديم المفعول لا من "إنما"(١١٥)؛ لأنه لا دليل في "إنما" على الحصر إلا تأخير المحصور(١١٦). قال المتنبي(١١٧):

أساميًا لم تزَده معرفةً وإنما لذةً ذكرناها

فطريق القصر هنا هو التقديم؛ إذ الأصل: "وإنما ذكرناها لذة"؛ لأنه لا يمكن الملاءمة بين طريق إنما والتقديم؛ لأن المقصور عليه مع إنما يكون مؤخرًا، والمقصور عليه مع التقديم يكون مقدمًا، ومن ثم فلا مفرَّ من إلغاء دلالة إنما على القصر، وجعلها متمحضة للتوكيد(١١٨).

وهذا أيضًا واضح في توجيه الزمخشري للجملة الثانية -"وعلينا الحساب"- من قوله تعالى: {فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ}[الرعد: ٤٠]، حيث جعل المقصور عليه هو المقدم، وذهب إلى أن المعنى: "ما يجب عليك إلا تبليغ الرسالة فحسب، وعلينا لا عليك حسابهم وجزاؤهم على أعمالهم، فلا يهمنك إعراضهم، ولا تستعجل بعذابهم"(١١٩).

ثانيا: من حيث الغرض الدلالي:

لا شك أن اختلاف الصياغة التركيبية للأسلوبين يتبعه اختلاف شديد في سياقات الكلام وتتابع المعاني. فـ"إنما" بجرسها وغنتها ودلالتها لا تكون إلا في المواقف الهادئة الناعمة دون جلبة أو ثورة، وتتصدر المعاني المأنوسة القريبة من

النفوس، وتسوقها إلى النفس المتلقية سوقا هادئا وتطبعها بتؤدة وريث، فلا تدخل على الحقائق الغريبة والأفكار البعيدة(١٢٠).

قال عبد القاهر: "إنما تجيء لخبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته...تفسير ذلك أنك تقول للرجل: "إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم"، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقر به. إلا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب" (١٢١). ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ}[الأنعام:٣٦]، فذلك تذكير بأمر معلوم، وهو أن كل عاقل يعلم أنه لا استجابة إلا ممن يسمع ويعقل. وقوله: {إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا}[النازعات:٤٥]، فلا يخفى على أحد أن الإنذار إنما يكون إنذارًا مؤثرًا إذا كان مع من يخشى الله، ويؤمن بالبعث والساعة وأهوالها ويخشى عقابها(١٢٢).

أما النفي والاستثناء فله حِدَّة وقعقعة؛ فلا يكاد يأتي إلا في المقامات الجهيرة العالية النبرة المشدودة بالأحاسيس الموارة، ومواقف الجدل والمراء، أو تصوير حال المتكلم ووجدانه المهتز القلق بالهواجس والخواطر، أو أفكاره الملونة بالمشاعر والوساوس، أو الحقائق الغريبة النادرة، أو التركيز على تقديم غيب غريب خفي في الماضي، أو تصوير مشهد مثير آت(١٢٣).

قال عبد القاهر: "وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو: "ما هذا إلا كذا، وإن هو إلا كذا"، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه. فإذا قلت: "ما هو إلا مصيب، أو: ما هو إلا مخطئ": قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت. وإذا رأيت شخصا من بعيد، فقلت: "ما هو إلا زيد": لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد، وأنه إنسان آخر، ويجد في الإنكار أن يكون زيدا"(١٢٤).

ومن شواهد ذلك قول الله تعالى: {قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ}(الأنعام:٥٠) حيث أوثر التعبير بإنْ وإلا، فلم يقل: " إنما أتبع ما يوحى إلي"؛

لأنهم لا يقرون بالوحي، بل ينكرون ذلك ويدفعونه، إذ إنهم يعتقدون أنه شاعر أو ساحر أو كاهن، وهذا واضح في قولهم: {أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا} [الفرقان: ٥]، ومن ثم جاء التركيب بـ"إن وإلا" ليدفع ذلك الإنكار ويبدد هذا الجحود.

بالإضافة إلى ما سبق يُلاحظ أن "إنما" لا تكاد تأتي إلا في سياق الإثبات، وذلك بخلاف النفي وإلا فلا يأتي إلا في سياق النفي. وإذا نظرت في المصحف الشريف وجدت الكثير من هذا الباب، خذ مثلًا قوله تعالى:

- { قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا} [إبراهيم: ١٠].
- {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ} [الكهف: ١١٠]،[فصلت: ٦].

ففي الآية الأولى جاء بـ"إن" و "إلا" دون "إنما"، فلم يقل: "إنما أنتم بشر مثلنا"؛ "لأن المراد هو نفي معتقد الكفار، حيث "جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرًا مثلهم، وادعوا أمرًا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر. ولما كان الأمر كذلك، أخرج اللفظ مخرجه، حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعي خلافه"(١٢٥).

وأما في الآية الثانية فجاء بـ"إنما"، في ابتداء كلام لا يراد منه إلا تأكيد صفة ثابتة للرسول، مثله في هذا مثل: قل إني والله بشر مثلكم(١٢٦).

وهكذا يتبين مما تقدم اتساع الفجوة التركيبية والدلالية بين إنما والنفي وإلا، وأن الحديث عن التساوي والتشارك في المعنى الوظيفي بين الأداتين فيه كثير من التجوز، ولا يمت بسبب إلى أساليب اللغة.

النتائج

هذا البحث محاولة موضوعية لتسليط الضوء على ظاهرة تركيبية أُهملت فاندثرت أو كادت، وهي ظاهرة فصل الضمير بعد إنما. وقد توصلت الدراسة في أثناء ذلك إلى عدة نتائج، أهمها ما يأتي:

١- للضمير بعد إنما حالتان؛ الأولى: اتصال الضمير بالفعل بعد إنما، وهذا هو الاستعمال المطرد في العربية الفصحى، شعرًا ونثرًا. والثانية: انفصال الضمير بعد إنما، وهو أسلوب نادر الاستعمال، مخالف للنمط المطرد؛ لأن العرب لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف إلا عند تعذر الوصل.

٢- بعض العرب من قبيلة تميم عامل "إنما" معاملة النفي والاستثناء في فصل الضمير؛ حيث يرجع أقدم ما استطعت الوقوف عليه من الآثار التي تضمنت هذا الاستعمال إلى العصر الأموي، فقد استعمله الفرزدق في معجمه اللغوي، في بيت واحد خلقته شاعريته، ولم يعد إليه مرة أخرى. ودليل ذلك أننا إذا نحَّينا هذا البيت جانبًا فلن نجد لهذا التركيب أثرًا في شعر الشعراء حتى لو كانوا ينتمون إلى قبيلة تميم.

٣- تخلصت العربية الفصحى من هذا الاستعمال، فلم يكتب له الشيوع والاطراد وموافقة القياس العام، والذي يعضد هذا أني لم أعثر عليه في كل ما اطلعت عليه أو رجعت إليه، فضلًا عن أن علماء النحو لو وجدوا لهذا الاستعمال شواهد أخرى لما أهملوها.

٤- ٤- جعل ابن مالك حصر الضمير بإنما من مواضع وجوب فصل الضمير، وهو في هذا الحكم مخالف لآراء من سبقوه، حيث خصه سيبويه بالضروره؛ لأنه لم يسمع له نظير في كلام العرب، وأجازه الزجاج ولم يوجبه.

٥- إنما لفظ لا يفارقه التأكيد والمبالغة، أما إفادته الحصر فليست وضعية، بل يكتسب هذا المعنى الوظيفي من سياقات الكلام.

٦- رَصدُ التراكيب التي تحمل صفات لهجية خاصة، ودراستها بمعزل عن قواعد الفصحى المشتركة؛ حرصًا على تقديم لغة نقية موحدة السمات والخصائص مطردة القواعد. وهذا مدعاة إلى تيسير النحو وتهذيبه وتخليصه من التشعُّب والخلاف اللذين أثقلا كاهل المتعلمين والدارسين.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلى الله وسلم وبارك على محمد وعلى آله وصحبه.

مصادر البحث ومراجعه

١. الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق د. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د. حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣. الألوسي، محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق د. علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٤. الآلوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح: محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، مصر.

٥. الأنباري، أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٦. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٧. أنيس، إبراهيم (دكتور) في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٢م.
٨. من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م.
٩. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم -وسننه وأيامه، تحقيق د. زهير بن ناصر الناصر، الناشر دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٠. البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السِّيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق أ. مصطفى السقا، د.حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
١١. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق أ. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١٢. البكري، عبد الله بن عبد العزيز، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣. التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت، د.ت.
١٤. الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
١٥. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

١٦. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق أ. محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
١٧. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق د.محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.
١٨. اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
١٩. سر صناعة الإعراب، تحقيق د.محمد فارس، د.أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٢٠. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، أمالي ابن الحاجب، تحقيق د.فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.
٢١. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أ. أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٢٢. حسان، تمام (دكتور)، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٢٣. ابن حمدون، محمد بن الحسن، التذكرة الحمدونية، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٤. الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٢٥. أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٢٦. البحر المحيط، تحقيق د.صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٢٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الكويت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٨. تذكرة النحاة، تحقيق د.عفيف عبد الرحمن، منشورات مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
٢٩. الحيدرة اليمني، علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، تحقيق د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٣٠. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٣١. الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة، ١٢٨٥هـ.
٣٢. الخفاجي، أحمد بن محمد، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، د.ت.
٣٣. الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م
٣٤. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، روائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي، جمع وترتيب: طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣٥. الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
٣٦. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال، تحقيقا وموازنة، رسالة دكتوراه، إعداد: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض– السعودية، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.

٣٧. الزبيدي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، د.ت.

٣٨. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣٩. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٤٠. المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٤١. السبكي، أبو حامد أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٢. السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة، ط٢، ١٤١٣هـ.

٤٣. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

٤٤. السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تحقيق د.نعيم زرزور، دار الكتب العلمة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤٥. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق أ. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٦. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٤٧. شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٤٨. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٩. الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
٥٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، د.ت.
٥١. شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
٥٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق د. فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٥٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
٥٤. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٥٥. ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٥٦. الشنقيطي، محمد الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٥٧. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٥٨. العباسي، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

٥٩. عبيد دراز، صَبَّاح (دكتور)، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٦٠. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.

٦١. ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٦٢. ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق د.عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٣. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د.محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٦٤. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د.عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٦٥. العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٦٦. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، كتاب الشعر، تحقيق د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م.

٦٧. عمر، أحمد مختار (دكتور)، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط٨، ٢٠٠٣م.

٦٨. عيد، محمد (دكتور)، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة.

٦٩. العيني، محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٧٠. الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق د. محمود يوسف فجال، دار البحوث وإحياء التراث للدراسات الإسلامية، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٧١. فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٧٢. الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب، ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧٣. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق أ. أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٧٤. القزويني، محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق د.محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٧٥. الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف، تحقيق الفوائد الغياثية، تحقيق: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ.

٧٦. ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق د.محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

٧٧. شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٧٨. شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، د.ت.
٧٩. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٨٠. المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوانه، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٨١. المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٨٢. المستعصمي، محمد بن أيدمر، الدر الفريد وبيت القصيد، تحقيق د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٦هـ /٢٠١٥م.
٨٣. أبو المكارم، علي (دكتور)، تقويم الفكر النحوى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٨٤. في مشكلات البحث النحوي، محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى (الكتاب الأول)، ١٤٠٢هـ/١٤٠٣هـ.
٨٥. أبو موسى، محمد (دكتور)، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
٨٦. ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٨٧. ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م.

٨٨. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٨٩. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، د.ت.
٩٠. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٩١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق د. مازن المبارك، د. محمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٩٢. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين، شرح المفصل، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

(١) انظر: الأصول: ١١٧/٢-١١٨، المقتضب: ١١٩/٣، أوضح المسالك: ١٠٥/١، شرح التصريح: ١٠٦/١، همع الهوامع: ٢٤٦/١، توجيه اللمع: ص ٣٠٨.
(٢) الكتاب: ٣٥١/٢-٣٥٢.
(٣) انظر: الكتاب: ٣٥٠/٢-٣٥١.
(٤) شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، رسالة دكتوراه: ص٥٧٠-٥٧١.
(٥) الخصائص: ١٩٤/٢-١٩٥.
(٦) انظر: المفصل: ص١٦٧.
(٧) انظر: شرح المفصل: ٣٢١/٢.
(٨) انظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٦٦/٢.

(٩) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨٣/١، شرح ابن الناظم: ص٣٧، شرح الأشموني: ٩١/١.

(١٠) انظر: تسهيل الفوائد: ص٢٦-٢٧.

(١١) الإنصاف: ١/ ١٧٣.

(١٢) تقويم الفكر النحوي: ص١٧٧.

(١٣) البحث اللغوي عند العرب: ص١٤٦.

(١٤) انظر: في اللهجات العربية: ص٤٣.

(١٥) انظر: البحث اللغوي عند العرب: ص١٤٦.

(١٦) المستوى اللغوي: ص٩٠.

(١٧) انظر: في مشكلات البحث النحوي: ص٨.

(١٨) طبقات النحويين واللغويين: ص٣٩.

(١٩) هو أبو فراس همام بن غالب بن صَعْصَعَة بن مجاشع بن دارم التميمي، لقب بالفرزدق لجهامة وجهه وقصره، عدَّه ابن سلام في الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين، لقي علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتوفي سنة عشرة ومائة وقيل أربع عشرة وقيل سنة اثنتي عشرة.انظر: الحيوان: ٤٧٣/٧، الشعر والشعراء: ٤٦٣/١، سمط اللآلي: ٤٤/١، التذكرة الحمدونية: ٣٧٣/٧، خزانة الأدب: ٢١٧/١.

(٢٠) البيت من بحر البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه: ص١٩٠، شرح التسهيل: ١٥٦/١، تمهيد القواعد: ٥٣٧/١، تخليص الشواهد: ص٨٧، شرح ابن الناظم: ص٣٨، المقاصد النحوية: ٢٧٩/١، تعليق الفرائد: ١٠٣/٢، الدرر اللوامع: ٩٨/١، وشرح التصريح: ١٠٦/١، خزانة الأدب ٥/ ٢٨٨، وقيل لأمية بن أبي الصلت في الخصائص ١/ ٣٠٨، ٢/ ١٩٧، اللمع: ص١٠٣، وضرائر الشعر: ص٢٦١، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(٢١) البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه مُصدَّر بـ: أنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ: ص٤٨٨، كتاب الشعر: ص١٩٩، الاقتضاب: ٥٥/١، مفتاح العلوم: ص٢٩٢، شرح شافية ابن الحاجب: ٧٩/٤، تذكرة النحاة: ص٨٥، الجنى الداني: ص٣٩٧، الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٧/٣، الطراز: ١٠٧/٢، مغني اللبيب: ص٤٠٧، المساعد: ١٠٣/١، تحقيق

الفوائد الغياثية: ص٤٩٩/١، المقاصد النحوية: ٢٨٢/١، شرح التصريح: ١٠٩/١، شرح شواهد المغني: ٧١٨/٢، معاهد التنصيص: ٢٦٠/١، خزانة الأدب: ٤٦٥/٤.

(٢٢) هو زياد بن منقذ، أحد بني عدي من بني تميم. شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، عاصر الفرزدق وجرير. انظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٨،١٠/٤، سمط اللآلي: ٧٠/١، المقاصد النحوية: ٢٧١/١، الدر الفريد: ٢٦٠/٩.

(٢٣) البيت من بحر البسيط، وهو لزياد بن منقذ العدوي التميمي في: سر صناعة الإعراب: ٢٨٢/١، شرح المفصل: ٢٣٩/٤، شرح التصريح: ١٠٦/١، المقاصد النحوية: ٢٧١/١، شرح شواهد المغني: ١٣٤/١، الدر الفريد: ٤٤٨/٢. ونسب أيضا لأخيه المرار بن منقذ في: الشعر والشعراء: ٦٨٦/٢، وضرائر الشعر: ص٢٦٠، وخزانة الأدب: ٢٥٤/٥.

(٢٤) هو حميد بن مالك بن ربعي بن مخاشن، ينتهي نسبه إلى زيد مناة بن تميم، وهو شاعر إسلامي مجيد من شعراء الدولة الأموية، ولقب بالأرقط لآثار كانت في وجهه. انظر: الحيوان: ٤٥٠/٧، معجم الأدباء: ١٢٢٥/٣، التبريزي، شرح ديوان الحماسة: ٣٩٢/٢، خزانة الأدب: ٣٩٥/٥.

(٢٥) الرجز لحميد الأرقط في: الكتاب: ٣٦٢/٢، الأصول: ١٢٠/٢، السيرافي، شرح الكتاب: ١٢٣/٣، شرح التسهيل: ١٤٩/١، شرح المفصل: ٣١٥/٢، التذييل: ٢١٧/٢، تمهيد القواعد: ٥٢١/١، تخليص الشواهد: ص٩٢، المقاصد الشافية: ٢٩٧/١، توجيه اللمع: ص٣٠٩، ضرائر الشعر: ص٢٦١، خزانة الأدب: ٢٨٠/٥. .

(٢٦) البيت من الهزج، وقد اختلف العلماء في نسبته؛ نسبه سيبويه (٣٦٢/٢) إلى بعض اللصوص، ولم يعين اسمه، ورواه بلا نسبة في موضع آخر (١١١/٢) مسبوقا بقوله: " وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب ينشد هذا البيت". ونسبه ابن جني في الخصائص (١٩٦/٢) إلى أبي بجيلة، ونُسب إلى ذي الإصبع العدواني في: السيرافي، شرح أبيات سيبويه: ١٧٠/٢، أمالي ابن الشجري: ٥٦/١، شرح المفصل: ٣١٨/٢، خزانة الأدب: ٢٨٢/٥، وبلا نسبة في الإنصاف: ٥٧٣/٢، وشرح التسهيل: ١٤٨/١، والارتشاف ٢٤٤٦/٥، تمهيد القواعد ٥١٤/١.

(٢٧) البيت من الكامل، ولم ينسب إلى قائله في: التذييل: ١٣٣/٢، المقاصد الشافية: ٢٩٨/١، همع الهوامع: ٢٣٧/١، تخليص الشواهد: ص٨٦، ونُسب إلى طرفة بن العبد في: ضرائر الشعر: ص٢٦٠، ولم أعثر عليه في ديوانه. .

(٢٨) وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء العرب وطبقاتهم. انظر: الاقتراح في أصول النحو: ص١٢٣.

(٢٩) الأصول: ٥٦/١.

(٣٠) انظر: فيض نشر الانشراح: ٥٠/١.

(٣١) الخصائص: ٩٨/١.

(٣٢) هو: أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي: فقيه شافعيّ. كان فاضلا دينا، متفننا، مواظبا على الشغل بالعلم وإفادة الطلبة، شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه، وتصريف ابن الحاجب، وقطعة من الحاوي، وله على الكشاف حواش مشهورة. توفي بتبريز في شهر رمضان سنة ست وأربعين وسبعمائة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٨/٩، ٩.

(٣٣) المزهر: ١٤٩/١.

(٣٤) سبق تخريجه.

(٣٥) سبق تخريجه.

(٣٦) اللغة بين المعيارية والوصفية: ص ١٥٨ .

(٣٧) الاقتراح: ص١٥٢.

(٣٨) الكتاب: ١/ ٣٤.

(٣٩) السابق: ١/ ٨٣.

(٤٠) السابق: ٢٥٢/٢.

(٤١) السابق: ٢/ ٤١١.

(٤٢) السابق: ٥١٢/٣.

(٤٣) السابق: ٣/ ٢٤٧.

(٤٤) السابق: ١١٠/٤.

(٤٥) السابق: ٤/ ٣٤٥.

(٤٦) التذييل: ٢/ ٢١٨.

(٤٧) كشف المشكل في النحو: ص٣٩١.

(٤٨) سبق تخريجه من قبل.

(٤٩) شرح التصريح: ١/١٠٩، وانظر: دلائل الإعجاز: ص٣٤٢.

(٥٠) دلائل الإعجاز: ٣٤١-٣٤٢.

(٥١) دلائل الإعجاز: ١/ ٣٤٢.

(٥٢) الأشباه والنظائر في النحو: ١/٢٦٨.

(٥٣) المقاصد الشافية: ١/٤٩١-٤٩٦، وانظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ص٧-٨.

(٥٤) سبق تخريجه من قبل.

(٥٥) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٢٣، مغني اللبيب: ص١٩٤،

(٥٦) انظر: الهمع: ١/٥٦٢.

(٥٧) أمالي ابن الشجري: ١/ ٥٧.

(٥٨) انظر: شرح المفصل: ٤/٢، تمهيد القواعد: ٤/١٧١٥.

(٥٩) الكتاب: ٢/ ٣٦٦، ٣٦٧.

(٦٠) انظر: شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٧٠، أمالي ابن الشجري: ١/ ٥٨، ضرائر الشعر: ص٢٦١، خزانة الأدب: ٥/ ٢٨١.

(٦١) انظر: تعليق الفرائد: ٢/ ٨٣.

(٦٢) عناصر النص مذكورة في مقدمة البحث، ونصه: " يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما، أو رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، أو صفة جرت على غير صاحبها، أو أضمر العامل، أو أخر أو كان حرف نفي، أو فصله متبوع، أو ولي واو المصاحبة، أو إلا، أو إما، أو اللام الفارقة، أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة، وربما اتصلا غائبين، إن لم يشتبها لفظا". تسهيل الفوائد: ص٢٦-٢٧.

(٦٣) الكتاب: ٢/ ٣٥٢-٣٥٤ بتصرف.

(٦٤) المقتضب: ١/ ٢٦١.

(٦٥) المفصل: ص١٦٨.

(٦٦) شرح المفصل: ٢/ ٣١٨-٣١٩ بتصرف.

(٦٧) انظر: التذييل: ٢/٢١٥، وتمهيد القواعد: ١/٥٢٠.

(٦٨) الكتاب: ٢/٣٦٢.

(٦٩) سبق تخريجه في المبحث السابق.

(٧٠) سبق تخريجه في المبحث السابق.

(٧١) انظر: همع الهوامع: ١/٢٤٨.

(٧٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/٢٤٣.

(٧٣) انظر: التذييل: ٢/٢١٥، التمهيد: ١/٥٢٠.

(٧٤) انظر: التذييل: ٢/٢١٦.

(٧٥) شرح جمل الزجاجي: ٢/ ١٧.

(٧٦) التذييل: ٢/٢١٦.

(٧٧) هو: أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي المعروف بالخفاف. قرأ في النحو على الشلوبين، وكان نحويا بارعا، ورجلا صالحا مباركا. صنف: شرح سيبويه، شرح إيضاح الفارسي، شرح لمع ابن جني. وكتب بخطه كثيرا من كتب النحو. مات بالقاهرة في يوم السبت الثاني من رمضان سنة ٦٥٧هـ. انظر: بغية الوعاة: ١/ ٤٧٣.

(٧٨) التذييل: ٢/٢١٨.

(٧٩) شرح كتاب سيبويه: ٣/١٢٣.

(٨٠) التذييل: ٢/٢١٩.

(٨١) انظر: شرح المفصل: ٢/٣١٨.

(٨٢) انظر: تفسير الرازي: ١٦/٨١، مغني اللبيب: ص٤٠٦، تفسير ابن رجب: ٢/١٠٥.

(٨٣) مغني اللبيب: ص٤٠٦.

(٨٤) انظر: تحقيق الفوائد الغياثية: ١/ ٥٠٢، الجنى الداني: ص ٣٩٨.

(٨٥) هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي النحوي، كان من أكابر النحويين؛ أخذ عن أبي سعيد السيرافي، ثم خرج إلى شيراز، فأخذ عن أبي علي الفارسي مدة طويلة نحوًا من

عشرين سنة، فقال له أبو علي: ما بقي لك شيء تحتاج أن تسأل عنه. وكان أبو علي يقول له: لو سرت الشرق والغرب لم أجد أنحى منك. ثم عاد إلى بغداد؛ فلم يزل مقيمًا إلى آخر عمره. وشرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح كتاب الجرمي شرحًا شافيًا، وألف مقدمة صغيرة، وصنف كتابًا في النحو حسنًا جيدًا يقال له البديع. وتوفي ليلة السبت لعشر بقين من المحرم سنة عشرين وأربعمائة في خلافة القادر بالله تعالى. انظر ترجمته في: نزهة الألباء: ص٢٤٩-٢٥٠.

(٨٦) انظر: الجنى الداني: ص٣٩٧.

(٨٧) انظر: تحقيق الفوائد الغياثية: ١/ ٥٠٣، الأشباه والنظائر في النحو: ٤/٢٤٣-٢٤٤.

(٨٨) انظر: التذييل: ٢/٢١٦، تعليق الفرائد: ٢/٨٤.

(٨٩) البحر المحيط: ٢/٢٢٠.

(٩٠) البحر المحيط: ١/١٠٠.

(٩١) المحرر الوجيز: ٢/٥٠٠.

(٩٢) السراج المنير: ١/٤٥٥، وانظر: تفسير الرازي: ٥/ ٢٠١.

(٩٣) انظر: تفسير الرازي: ١٠/ ٩-١٠.

(٩٤) تفسير الرازي: ١٤/ ٢٣٣.

(٩٥) التحرير والتنوير: ٩/٢٥٥.

(٩٦) انظر: البحر المحيط: ٥/ ٤٨٩.

(٩٧) انظر: البحر المحيط: ٦/ ٣٦.

(٩٨) انظر: المحرر الوجيز: ٤/ ٤٣٧.

(٩٩) انظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٥/ ٧.

(١٠٠) تفسير الرازي: ١٢/ ٣٨٦.

(١٠١) انظر: المحرر الوجيز: ٥/ ٢٧٧.

(١٠٢) انظر: روح المعاني: ١٥/ ٢٤٠.

(١٠٣) صحيح البخاري، "باب كيف نزل الوحي، وأول ما نزل": ٦/١٨٢.

(١٠٤) تفسير ابن رجب: ٢/١٠٨.

(١٠٥) صحيح مسلم، "باب بيع الطعام مثلا بمثل": ١٢١٨/٣.

(١٠٦) انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ٩٧/٣.

(١٠٧) انظر: المحرر الوجيز: ٣٩٣/٣.

(١٠٨) انظر: من أسرار اللغة: ص١٩٠، ١٩١.

(١٠٩) دلائل الإعجاز: ص٣٤٧.

(١١٠) اتظر: مفتاح العلوم: ص٢٩٣، عروس الأفراح: ٤٠٩/١، تحقيق الفوائد الغياثية: ٥٠٧/١.

(١١١) دلائل الإعجاز: ص ٣٢٩.

(١١٢) انظر: دلائل الإعجاز: ص٣٣٦.

(١١٣) انظر: مفتاخ العلوم: ص٣٠٠، الإيضاح في علوم البلاغة: ٤٦/٣.

(١١٤) انظر: دلالات التراكيب: ص١٦٧.

(١١٥) انظر: حاشية الشهاب: ٢٨٥/٥، روح المعاني: ٢٦٧/٧.

(١١٦) انظر: تمهيد القواعد: ٤/ ١٦٥٣.

(١١٧) ديوانه: ص٥٣٩.

(١١٨) انظر: دلالات التراكيب: ص١٦٧-١٦٩بتصرف.

(١١٩) الكشاف: ٥٣٤/٢.

(١٢٠) انظر: دلالات التراكيب: ص١٤٨.

(١٢١) دلائل الإعجاز: ص٣٣٠ بتصرف.

(١٢٢) انظر: مفتاح العلوم: ص٢٩٤.

(١٢٣) انظر: أساليب القصر: ص٢١٨.

(١٢٤) دلائل الإعجاز: ص ٣٣٢.

(١٢٥) دلائل الإعجاز: ص٣٣٣.

(١٢٦) انظر: من أسرار اللغة: ص١٩٢.